الأمم المتحدة

A/73/392

الجمعية العامة

Distr.: General
24 September 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

البند ٧٥ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

يمثل المشهد الأمني العالمي الذي يزداد تعقّدا تحديا مستمرا بينما يواصل المجتمع الدولي الاستجابة للاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء العالم. وما فتئت هذه الاحتياجات، التي غالبا ما تكون العواقبَ الوخيمة لعدم الاستقرار والنزاع، تزداد بسرعة بينما لا تزال الأسباب الجذرية دون حل.

وسعيا إلى الوفاء بولايات الأمم المتحدة في مجالات التنمية، وحقوق الإنسان، والسلام والأمن، والدعم الإنساني، يعمل موظفو الأمم المتحدة في سياقات صعبة وعالية الخطورة، ويكونون هدفا لتهديدات متنوعة ناجمة عن النزاع المسلح والجريمة والإرهاب. ويعرض هذا التقرير لمحة عامة عن التحديات الأمنية العالمية التي نواجهها، وأثرها على سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة، واستجابة المنظمة، والجهود التي تبذلها إدارة شؤون السلامة والأمن لتلبية الطلب المتزايد على إدارة الأمن على نطاق المنظومة لتمكين الأمم المتحدة من أداء عملها في جميع أنحاء العالم. ويتضمن التقرير ملاحظات وتوصيات لكي تنظر فيها الجمعية العامة.

18-15707 (A) 101018 151018

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة، في قرارها ١٣١/٧٢، إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثالثة والسبعين تقريرا شاملا عن آخر المستجدات بشأن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة وعن تنفيذ القرار. وطلبت أيضا إلى الأمين العام أن يُضمّن تقريره تقييما لآثار المخاطر المحدقة بسلامة وأمن هؤلاء الموظفين، ولوضع سياسات منظومة الأمم المتحدة واستراتيجياتها ومبادراتها في ميدان السلامة والأمن ولتنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات والمبادرات والنتائج التي تسفر عنها.

٢ – ويغطي هذا التقرير فترة الأشهر الـ ١٨ الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨. وهو يقدم لمحة عامة عن البيئة الأمنية العالمية وما تنطوي عليه من تهديدات ومخاطر وتحديات أمنية تواجه موظفي الأمم المتحدة[(١)]، وعن استجابة المنظمة لتلك التهديدات، وعن التحديات الاستراتيجية التي تواجهها المنظمة، ويختتم بملاحظات وتوصيات مقدّمة لكي تنظر فيها الجمعية العامة.

ثانيا – التهديدات الأمنية التي يتعرّض لها موظفو الأمم المتحدة

ألف – البيئة الأمنية العالمية

٣ – يعمل المجتمع الدولي، من خلال جهوده الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على تنفيذ إجراءات طويلة الأجل ترمي إلى معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن. وتشهد المؤشرات الاستراتيجية الطويلة الأجل للتنمية المستدامة تحسنا تدريجيا. فقد تراجع الفقر المدقع حول العالم[(٢)]، وارتفع متوسط العمر المتوقع على الصعيد العالمي، وتحسنت إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية من مياه الشرب والكهرباء. بيد أنه في عام ٢٠١٧، كان أكثر من ١٢٨ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية[(٣)]، وتجاوز عدد الأشخاص المشردين قسرا في جميع أنحاء العالم ٦٨ مليون شخص. وعموما، لا تزال البيئة الأمنية العالمية بالغة التعقيد والصعوبة. ولا يزال تفاقم حالة انعدام الأمن على مستوى العالم يمثل تحديا للأجهزة الأمنية في الدول وللجهود الرامية إلى تحديد التحديات الأمنية والتصدي لها في جميع أنحاء العالم.

٤ – وظلت العوامل الرئيسية المساهمة في انعدام الأمن في عام ٢٠١٧ تتمثل في الاستقطاب السياسي والاجتماعي القائم على الفوارق الاقتصادية والتيارات الشعبوية، والتنافس على الموارد الطبيعية والتدهور

(١) لأغراض هذا التقرير، يشير مصطلح ”موظفي الأمم المتحدة“ إلى جميع الموظفين المشمولين بنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، بمن فيهم موظفو منظومة الأمم المتحدة، ومتطوعو الأمم المتحدة، والأفراد العسكريون وأفراد الشرطة الذين يجري نشرهم على أساس فردي في بعثات حفظ السلام أو البعثات السياسية الخاصة، والخبراء الاستشاريون، وفرادى المتعاقدين، والخبراء المكلفون بمهام، وسائر المسؤولين المعينين بموجب اتفاق تعاقدي مباشر مع إحدى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ولا يشير المصطلح إلى الأفراد العسكريين في الوحدات الوطنية أو أفراد وحدات الشرطة المشكلة عند نشرهم مع وحداتهم. ووفقا لقاعدة بيانات شبكة معلومات مديري الأمن بالأمم المتحدة، فإن نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن مسؤول عن حوالي ٠٠٠ ١٨٠ موظف.

(٢) World Bank, *Poverty and Shared Prosperity 2016: Taking on Equality* (Washington, D.C., 2016). Available at www.worldbank.org/en/publication/poverty-and-shared-prosperity.

(٣) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *التقرير السنوي لعام ٢٠١٧* (٢٠١٨). ويمكن الاطلاع عليه على العنوان الشبكي www.unocha.org/sites/unocha/files/2017%20annual%20report.pdf.

البيئي، والجهات الفاعلة المسلحة المتفرقة غير التابعة للدول، وعدم وجود حل سياسي للنزاعات الآخذة في التحوّل. وتتفاقم هذه العوامل من جراء استمرار ضبابية الخطوط الفاصلة بين العصابات الإجرامية والجماعات المسلحة غير التابعة للدول والمنظمات المتطرفة.

٥ - وقد أسهم الترابط المتزايد بين الشبكات البشرية في رفع مستوى توقعات ومطالب السكان الساعين إلى إحداث التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وعلى الرغم من فوائد هذه الشبكات، فهي قد وفرت منابر للمتطرفين والمجرمين. وتفرض مجالات أمن الفضاء الإلكتروني والذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيات الجديدة نسبيا المتاحة للجمهور مثل المركبات الجوية غير المأهولة، تحدياتٍ أمنية إضافية.

٦ - وثمة انخفاض عام في عدد الوفيات الناجمة عن هجمات إرهابية على الصعيد العالمي[٤]. وتراجعت قدرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) بشكل ملحوظ من خلال خسارته للأراضي التي كان يسيطر عليها في الجمهورية العربية السورية والعراق. وتحول التنظيم إلى شبكة عالمية ذات تسلسل قيادي أفقي وقدر أقل من السيطرة اللوجستية والعملياتية على الجماعات المنتسبة إليها (A/72/840). ومع ذلك، ما زال تنظيم الدولة الإسلامية يمتلك القدرة على التحريض على شن هجمات وإلحاق الأذى بالمدنيين في أنحاء كثيرة من العالم. وفي عام ٢٠١٧، شُنّت هجمات متطورة وجيدة التنسيق باستخدام أجهزة متفجرة في أنحاء مختلفة من بلدان مثل أفغانستان والصومال، بما في ذلك عاصمتاهما. وفي أوروبا، كانت وتيرة الهجمات ونطاقها أقل مما سُجّل في الفترات المشمولة بالتقارير السابقة، واعتُمد فيها بدرجة كبيرة على أساليب غير متطورة مثل دهس المشاة بالمركبات أو الاعتداء على الضحايا بالسكاكين. وفي حين لا يزال العديد من أفراد تنظيم الدولة الإسلامية موجودين في الجمهورية العربية السورية والعراق، يُشتبه في أن أعدادا كبيرة من المقاتلين المنتسبين إلى تنظيم الدولة الإسلامية قد انتقلوا إلى أفغانستان، وشبه جزيرة سيناء في مصر، والصومال وليبيا ومنطقة الساحل واليمن، وكذلك جنوب شرق آسيا وغرب أفريقيا. وفي الوقت نفسه، يثبت تنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة له القدرة على الصمود، وهو لا يزال أقوى من تنظيم الدولة الإسلامية في بعض المناطق، مثل الصومال. واحتفظت حركة الشباب بقدرتها على شن هجمات واسعة النطاق في الصومال، وهي لا تزال تشكل تهديدا خطيرا للسلام والتنمية في البلد.

٧ - وازداد تدهور الأوضاع في مناطق النزاع المسلح أكثر من أي وقت مضى، بسبب النزاعات التي طال أمدها والافتقار إلى الحلول السياسية، مما تسبب في الدمار وحالات الوفاة والإصابات والمزيد من تشريد السكان. وبالإضافة إلى ذلك، ظهرت مناطق جديدة للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، مما ولّد احتياجات إنسانية إضافية لدرء التهديدات المباشرة الناجمة عن خطر المجاعات والأوبئة. ومع استمرار الهجمات ضد المدنيين والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في مناطق النزاع، لا يزال تجاهل القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان متفشيا. ويواجه العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية تهديدات كبيرة، بما فيها التحرش والتخويف والأعمال الإجرامية والهجمات المباشرة وغير المباشرة، ولا سيما ضد العاملين في الخطوط الأمامية. فعلى سبيل

(٤) Institute for Economics and Peace, *Global Terrorism Index 2017: Measuring and Understanding the Impact of Terrorism* (2017). Available at http://visionofhumanity.org/app/uploads/2017/11/Global-Terrorism-Index-2017.pdf.

المثال، سُـــجّلت في عام ٢٠١٧ هجمات على مرافق الرعاية الصـــحية بلغ عددها ٣٢٢، وهو ما يمثل زيادة عن الهجمات الـ ٣٠٢ المسجلة في عام ٢٠١٦[٥].

٨ - والمجتمع الدولي مستمر في مطالبة الأمم المتحدة بتنفيذ البرامج والعمليات، ليس فقط في مناطق النزاع المسلح التي تتسم بالتعقيد والخطورة، بل وأيضا في جميع البلدان الـــ ١٢٥ التي تنتشر فيها الأمم المتحدة بصورة طبيعية من أجل الوفاء بولاية المنظمة في مجالات التنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، تصدى موظفو الأمم المتحدة، بالتعاون مع الشركاء في المجال الإنساني، لعدد متزايد من الكوارث الطبيعية التي أثّرت بشـــكل خاص على البلدان الصـــغيرة والمناطق المعرضـــة للخطر. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ وحده، ضربت ثلاثة أعاصير كبرى (إيرما وخوسيه وماريا) أنتيغوا وبربودا، وأنغويلا، وبورتوريكو، وجزر البهـاما، وجزر تركس وكـايكوس، وجزر فرجن البريطـانيـة، وســـان بـارتليمي، وسانت مارتن، وكوبا. وتضرر من تلك الأعاصير ما يقارب ٢,٦ مليون شخص.

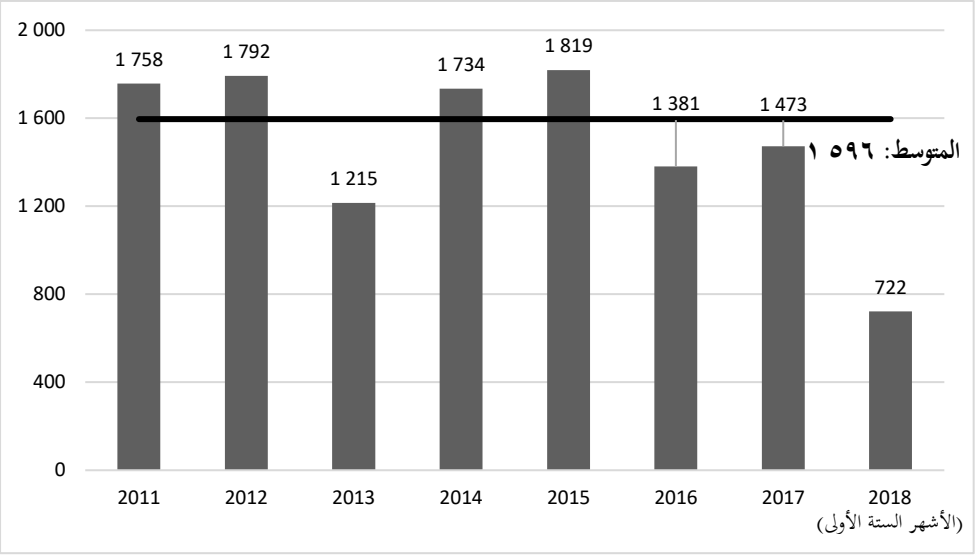
باء - الحوادث الأمنية التي تؤثر على نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن[٦]

١ - أنواع الحوادث وآثارها على موظفي الأمم المتحدة

٩ - في المجمل، أثرت الحوادث المتعلّقة بالأمن والسـلامة على ١ ٤٧٣ من موظفي الأمم المتحدة في عام ٢٠١٧، بالمقارنة مع ١ ٣٨١ موظفا في عام ٢٠١٦، وهو ما يمثل زيادة بنســـبة تقارب ٦ في المائة (انظر الشـكل الأول). ومع ذلك، كان هذا الرقم أقل من متوسـط عدد الموظفين المتضـرّرين سـنويا على مدى الفترة الممتدة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٧ (١ ٥٩٦ موظفا).

الشكل الأول

موظفو الأمم المتحدة الذين تضرروا من حوادث متعلّقة بالسلامة والأمن



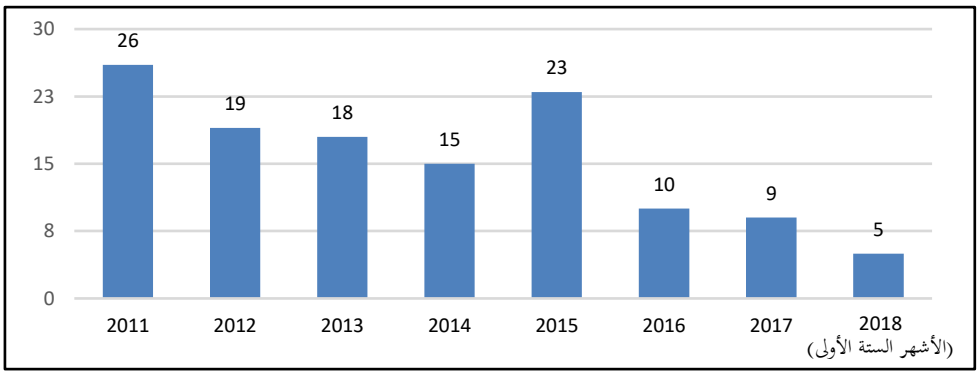
(٥) منظمة الصحة العالمية، ”لوحة متابعة الهجمات على الرعاية الصحية في عام ٢٠١٧“، وهي متاحة على العنوان الشبكي http://www.who.int/hac/techguidance/attacks_on_health_care_q_a/en.

(٦) يشمل نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي وقّعت على مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة لأغراض الأمن.

١٠ - وفي عام ٢٠١٧، لقي ما مجموعه تسعة من موظفي الأمم المتحدة المدنيين حتفهم من جرّاء أعمال العنف المباشرة، بالمقارنة مع ١٠ موظفين في عام ٢٠١٦ (انظر الشكل الثاني). وفي الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٨، لقي خمسة من موظفي الأمم المتحدة حتفهم من جرّاء العنف، وهو ما يمثل زيادة بالمقارنة مع الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٧. وحدثت هذه الخسائر في إثيوبيا وأفغانستان وباكستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والصومال والكاميرون ونيجيريا. وفي كل عام منذ عام ٢٠١٥، فقد موظفون في الأمم المتحدة أرواحهم في هجمات وقعت في الصومال. في عام ٢٠١٧، أصيب ٧٠ من موظفي الأمم المتحدة بجروح نتيجة لأعمال العنف، وهو نفس العدد المسجل في عام ٢٠١٦.

الشكل الثاني

موظفو الأمم المتحدة الذين لقوا مصرعهم من جرّاء العنف



١١ - ويمثل عدد الموظفين الذين لقوا مصرعهم من جرّاء أعمال العنف في عام ٢٠١٧ أدنى رقم مسجل منذ عام ٢٠١١ (انظر الشكل الثاني)، على الرغم من زيادة وجود الأمم المتحدة في البيئات الأمنية المعقدة.

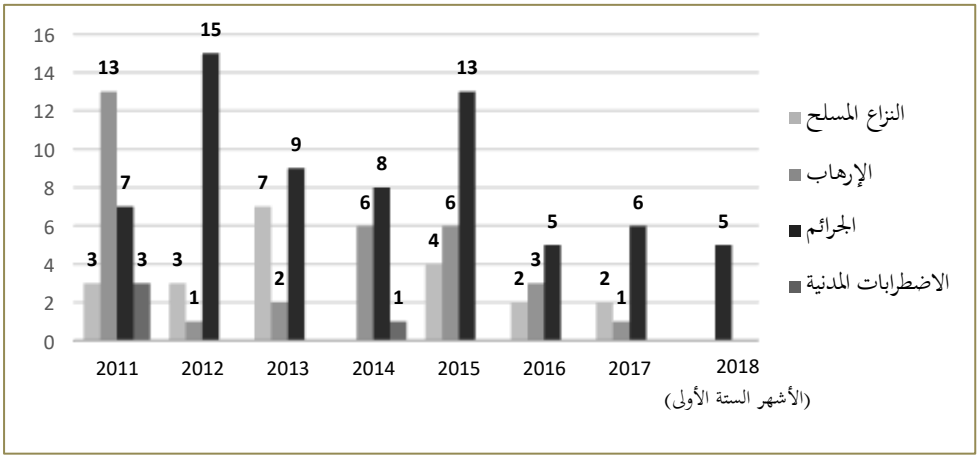
١٢ - وحدث انخفاض كبير في عدد الهجمات المباشرة التي شُنّت على منشآت الأمم المتحدة في عام ٢٠١٧. فقد وقع ٢٣ هجوما على منشآت الأمم المتحدة في عام ٢٠١٧، مقابل ٥٦ هجوما في عام ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، انخفض عدد الهجمات التي تعرضت لها المركبات الرسمية للأمم المتحدة، من ١٤٦ هجوما في عام ٢٠١٦ إلى ٥١ هجوما في عام ٢٠١٧ (انظر المرفق الثاني). وعلاوة على ذلك، أدت هذه الهجمات إلى تدمير أو فقدان ٣٢ من المركبات الرسمية للأمم المتحدة. ووقع معظم هذه الهجمات في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان (دارفور) ومالي وهايتي واليمن. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، جُمعت البيانات عن الهجمات المباشرة على منشآت الأمم المتحدة ومركباتها باستخدام طريقة مختلفة اعتمدت تعريفا أضيق للهجمات المسلحة ولم تشمل الأحداث الصغيرة نسبيا. وهذا يفسر الانخفاض الكبير في الأرقام المبلغ عنها.

١٣ - ومن بين الوفيات التسع الناجمة عن العنف في عام ٢٠١٧، لقي ستة موظفين مصرعهم نتيجة لأعمال إجرامية، ولقي اثنان مصرعهما نتيجة للنزاع المسلح، وقُتل موظف واحد في هجوم لمتطرفين (انظر الشكل الثالث والمرفق الثالث). ويجدر بالذكر أن حالة الوفاة الناجمة عن الهجوم الإرهابي، الذي وقع في

مقديشو في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، نتجت عن التفجير الأكثر دموية في تاريخ الصومال القريب، حيث قُتل أكثر من ٥٠٠ شخص وجُرح أكثر من ٣٠٠ آخرين.

الشكل الثالث

موظفو الأمم المتحدة الذين لقوا مصرعهم، حسب فئة التهديد



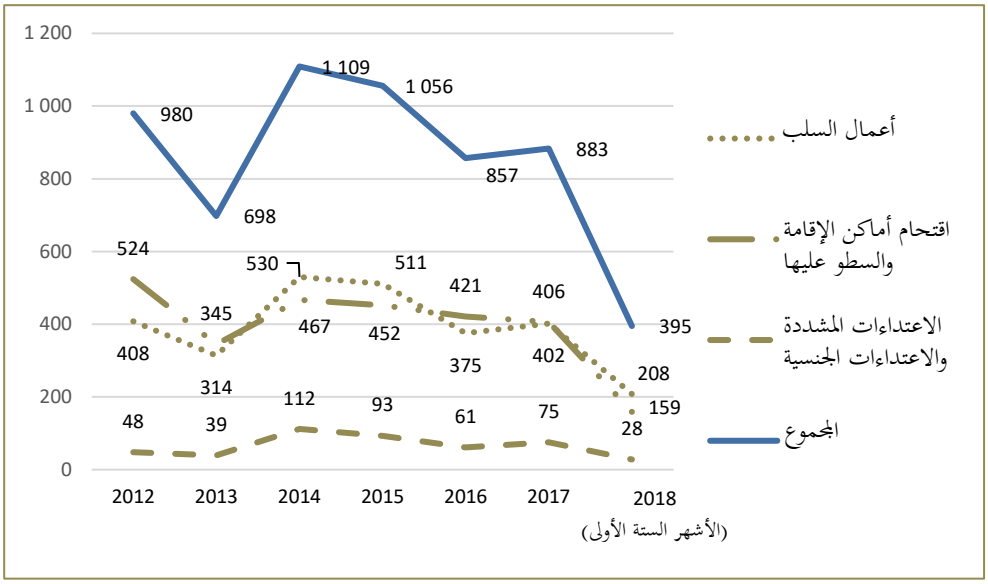
الجرائم

١٤ - على الرغم من أن الجرائم ما زالت هي السبب الرئيسي لوفيات الموظفين الناجمة عن أعمال عنف، انخفض عدد موظفي الأمم المتحدة المتضررين من الجرائم باطّراد منذ عام ٢٠١٤ (انظر الشكل الرابع). ومن عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧، كان ٥٥ في المائة في المتوسط من وفيات موظفي الأمم المتحدة يعزى إلى جرائم عنيفة. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨، أفاد ٣٩٥ موظفا أنهم تضرروا مباشرة من الجرائم، مما يشير إلى أن الرقم المتوقع للسنة بأكملها سيكون مماثلا للرقم المسجّل في عام ٢٠١٧. وفي عام ٢٠١٧، تضرر الموظفون المعيّنون محليا من الجرائم بقدر أكبر بالمقارنة مع الموظفين المعينين دوليا. فمن بين موظفي الأمم المتحدة المتضررين من الجرائم البالغ عددهم ٨٨٣ موظفا، كان ٥٣٦ موظفا (حوالي ٦١ في المائة) معينين محليا، مقابل ٣٤٧ من المعينين دوليا.

١٥ - ومن بين موظفي الأمم المتحدة المتضررين من الحوادث الأمنية في عام ٢٠١٧ البالغ عددهم ١ ٤٧٣ موظفا، وقع ٨٨٣ منهم (حوالي ٦٠ في المائة) ضحايا لأعمال إجرامية شملت أعمال السلب واقتحام أماكن الإقامة والسطو عليها والاعتداءات المشددة والاعتداءات الجنسية (انظر الشكل الرابع والمرفق الثالث). وهذا عدد مماثل لما سُجّل في عام ٢٠١٦.

الشكل الرابع

موظفو الأمم المتحدة المتضررون من الجرائم، حسب فئات الجرائم

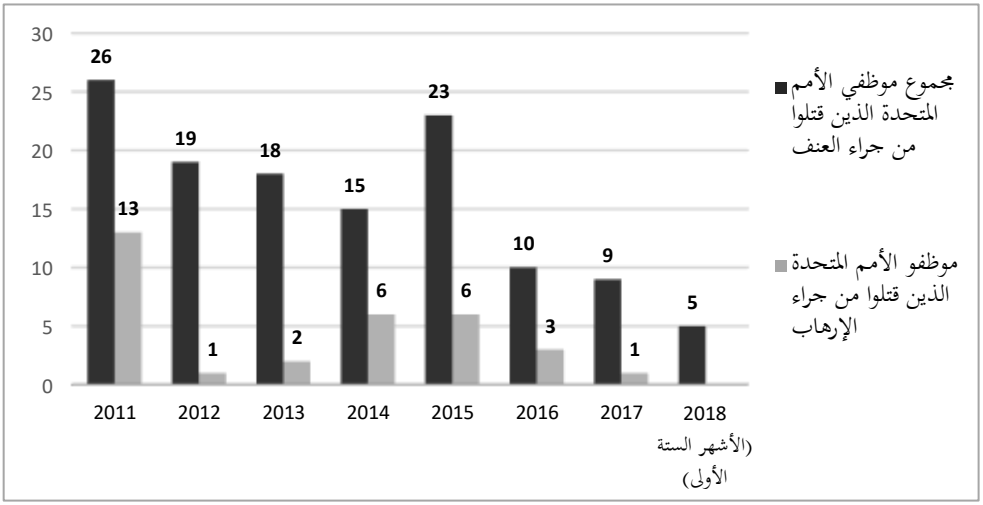


الإرهاب

١٦ - قُتل موظف واحد نتيجة عمل إرهابي في عام ٢٠١٧، وهو ما يتسق مع المنوال الثابت لتناقص أعداد القتلى من الموظفين في مثل هذه الظروف على مدى السنوات الثلاث الماضية (انظر الشكل الخامس). وصحيح أن إصابة واحدة تظل تمثل خسارة فادحة لأسر الضحايا وللمنظمة، ولكن الانخفاض العام هو موضع ترحيب في وقت يواصل فيه موظفو الأمم المتحدة العمل في المناطق المتضررة من تهديدات المتطرفين.

الشكل الخامس

موظفو الأمم المتحدة الذين لقوا مصرعهم من جرّاء الإرهاب

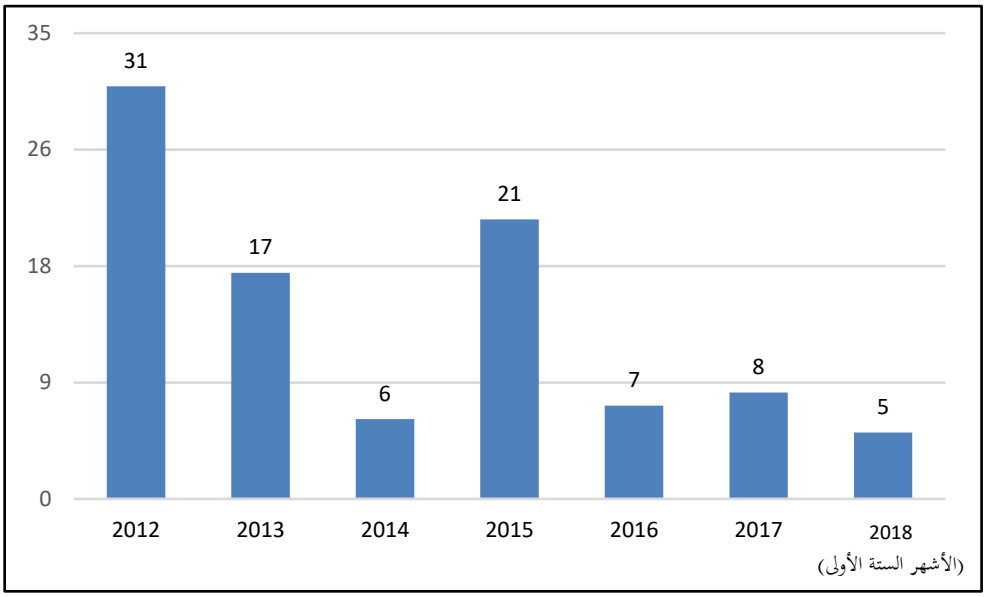


اختطاف موظفي الأمم المتحدة

١٧ - في عام ٢٠١٧، وقع ثمانية من موظفي الأمم المتحدة ضحايا حوادث اختطاف تطورت لتصبح حالات احتجاز رهائن (انظر الشكل السادس)، بالمقارنة مع الموظفين السبعة الذين اختُطفوا عام ٢٠١٦. وكان موظفو الأمم المتحدة الثمانية الذين تعرضوا للاختطاف في عام ٢٠١٧ جميعهم من الموظفين الذكور المعيَّنين محليا. وقد اختطفتهم جهات فاعلة غير تابعة للدول في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان وكولومبيا ونيجيريا. وفي الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٨، اختطف ثلاثة موظفين في أفغانستان واثنان في جنوب السودان. وأُفرج عن أربعة من المختطفين بأمان، في حين قُتل أحد المختطفين على أيدي الخاطفين في أفغانستان.

الشكل السادس

حوادث اختطاف موظفي الأمم المتحدة

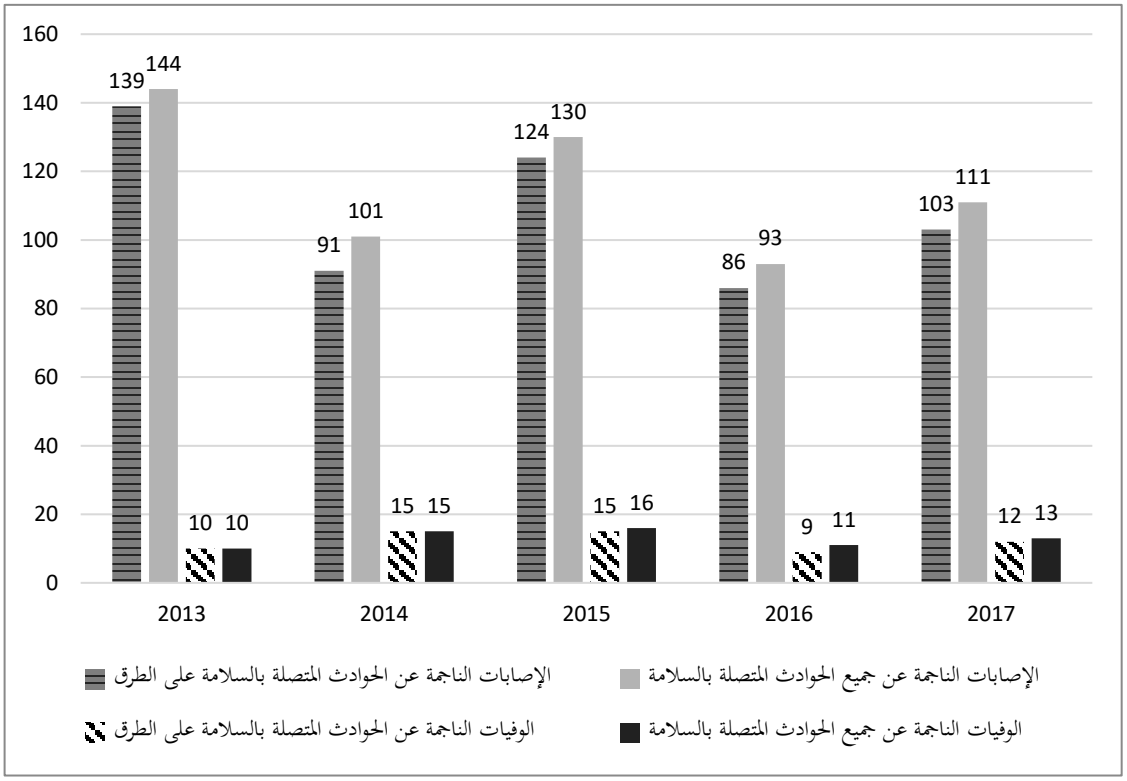


الحوادث المتصلة بالسلامة وحوادث المرور على الطرق

١٨ - في عام ٢٠١٧، لقي ١٣ من موظفي الأمم المتحدة مصرعهم نتيجة لحوادث متصلة بالسلامة، مقابل ١١ في عام ٢٠١٦. كما أصيب ١١١ موظفا بجروح، مقابل ٩٣ في عام ٢٠١٦ (انظر المرفق الأول). وعلى غرار السنوات السابقة، كان معظم الإصابات المتصلة بحوادث السلامة ناجمٌ عن حوادث اصطدام على الطرق (انظر المرفق الثالث والشكل السابع). وفي عام ٢٠١٧، كان عدد موظفي الأمم المتحدة الذين قُتلوا والذين أصيبوا بجروح نتيجة لحوادث المرور على الطرق (١٢ و ١٠٣ على التوالي) أكبر من عدد من قتلوا وأُصيبوا نتيجة للعنف (٩ و ٧٠ على التوالي). وبالإضافة إلى ذلك، فقد ٤٧ شخصا غير تابعين للأمم المتحدة أرواحهم وأصيب ٢٦٠ غيرهم بجروح نتيجة لحوادث مرور شملت مركبات تابعة للأمم المتحدة.

الشكل السابع

إصابات ووفيات موظفي الأمم المتحدة الناجمة عن حوادث متصلة بالسلامة على الطرق مقارنة بالإصابات والوفيات الناجمة عن جميع الحوادث المتصلة بالسلامة



١٩ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، اعتمدت الأمم المتحدة استراتيجية داخلية للسلامة على الطرق تهدف إلى تخفيض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، تماشيا مع أهداف عقد العمل من أجل السلامة على الطرق. ورحبت الجمعية العامة بالاستراتيجية الداخلية للسلامة على الطرق في قرارها ٢٧١/٧٢ بشأن تحسين السلامة على الطرق في العالم الذي اتخذته في نيسان/أبريل ٢٠١٨. غير أنه يتعين على منظومة الأمم المتحدة، إذا أرادت بلوغ هذا الهدف، أن تبدأ التنفيذ الفعال للاستراتيجية الجديدة من أجل السلامة على الطرق، بالتعاون مع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وتوفير الدعم اللازم عن طريق الصندوق الاستئماني التابع لإدارة شؤون السلامة والأمن لوضع نهج جماعي أكثر تنسيقا بشأن السلامة على الطرق.

التخويف والمضايقة

٢٠ - عقب الذروة التي شهدها عام ٢٠١٥ في عدد حوادث التخويف والمضايقة التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة، حيث سجلت ٤٠٥ حوادث، شهدت أعداد هذا النوع من الحوادث انخفاضا خلال السنوات الأخيرة. بيد أن الفترة المشمولة بهذا التقرير قد شهدت زيادة في هذا النوع من الحوادث، من ٢٣١ حالة في عام ٢٠١٦ إلى ٣١٦ في عام ٢٠١٧.

حوادث توقيف واحتجاز موظفي الأمم المتحدة

٢١ - في عام ٢٠١٧، تم توقيف أو احتجاز ٦٣ من موظفي الأمم المتحدة على أيدي السلطات الوطنية للدول الأعضاء، مقابل ١٠٢ في عام ٢٠١٦ (انظر المرفق الأول). ويمثل ذلك انخفاضا كبيرا بنسبة حوالي ٣٨ في المائة. وفي الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٨، تم توقيف ٤٢ موظفا، وهو ما يمثل انخفاضا طفيفا عن الموظفين الـ ٥٣ الذين تم توقيفهم في النصف الأول من عام ٢٠١٧. وفي الوقت الراهن، لا يزال ٢٩ من موظفي الأمم المتحدة رهن الاحتجاز. ويتعلق معظم حالات التوقيف بمخالفات للقوانين الوطنية. ومن المرجح أن سبب الانخفاض في عدد حالات التوقيف والاحتجاز يعود إلى تعزيز الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، بالتعاون مع الدول الأعضاء، لزيادة وعي الموظفين بشأن السلامة على الطرق ولضمان احترام القوانين الوطنية.

الحوادث الأمنية المرتبطة بنوع الجنس

٢٢ - تمثل الإناث ٤٠ في المائة تقريبا من جميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في الميدان. وفي عام ٢٠١٧، كانت موظفات الأمم المتحدة يمثلن ٣٨ في المائة من الأشخاص الذين تعرّضوا لحوادث الأمنية (انظر المرفق الثالث). وشهد عام ٢٠١٧ زيادة ملحوظة في عدد الاعتداءات الجنسية المسجلة التي تعرض لها موظفو الأمم المتحدة (٢٨ حالة)، مقارنة بالسنوات الأربع الماضية التي جرى خلالها الإبلاغ أبلغ عن ١٠ حالات سنويا في المتوسط. وفي الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٨، أبلغ عن ثلاث حالات. وغالبية الموظفين المتضررين من هذه الاعتداءات في عام ٢٠١٧ من النساء (٥٧ في المائة)، وإن تعرض عدد كبير من الرجال للاعتداء.

٢٣ - ويواصل نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن ومجتمع المساعدة الإنسانية والتنمية ككل بذل الجهود من أجل تحسين ظروف الإبلاغ ونظام الإبلاغ عن حوادث الاعتداء الجنسي. وتشمل هذه الجهود التدريب والتوعية، وكذلك وضع إطار للسياسات الداخلية بهدف التصدي للتحرش الجنسي والعنف في مكان العمل.

٢ - أمن موظفي الأمم المتحدة المعيَّنين محليا

٢٤ - في عام ٢٠١٧، كان الموظفون المعيَّنون محليا يمثلون ٦٥ في المائة من موظفي الأمم المتحدة المتضررين من حوادث السلامة والأمن. وعادةً ما يفسَّر تعرُّض هؤلاء الموظفين لعدد أكبر من الحوادث بوجود عدد أكبر منهم في الميدان مقارنة بالموظفين المعينين دوليا. وفي عام ٢٠١٧، تعرّض الموظفون المعينون محليا لهجمات قاتلة بنسبة أكبر مما تعرّض له الموظفون المعينون دوليا: فقد كان ٦٧ في المائة من موظفي الأمم المتحدة الذين قُتلوا جراء أعمال العنف من المعيّنين محليا. غير أن هذه النسبة تمثل انخفاضا عن العام السابق، حين كان ٩٠ في المائة ممن فقدوا أرواحهم نتيجة لأعمال العنف من الموظفين المعينين محليا. كما كان الموظفون المعيّنون محليا أكثر تعرّضا من زملائهم المعينين دوليا للتوقيف والاحتجاز والاختطاف والتخويف والمضايقة والاعتداء. بيد أن الموظفين الدوليين كانوا أكثر تعرّضا من الموظفين المعينين محليا لأعمال السطو واقتحام أماكن الإقامة والسلب.

٢٥ - وتتخذ الأمم المتحدة خطوات لاتباع نهج على نطاق المنظومة من أجل تحسين سلامة الموظفين المعينين محليا. ففي حزيران/يونيه ٢٠١٨، أقرت الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية سياسة عامة على نطاق المنظومة بشأن أمن الموظفين المعينين محليا.

٣ - أثر البيئة الأمنية العالمية على برامج الأمم المتحدة

٢٦ - في ظل ظروف أمنية متزايدة التعقُّد، أتاحت الإدارة الفعالة لشؤون الأمن تنفيذ برامج الأمم المتحدة وأنشطتها في بيئات شديدة الخطورة، كما هو الحال في أفغانستان، والجمهورية العربية السورية، والصومال، والعراق، وليبيا، ونيجيريا، واليمن. ففي عام ٢٠١٧، هيّأت إدارة شؤون السلامة والأمن الظروف الممكّنة لإيفاد أكثر من ٥٠٠ ٢ بعثة إنسانية إلى الجمهورية العربية السورية، والعراق، وليبيا، واليمن.

٢٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت الإدارة الدعم في مجال إدارة شؤون الأمن لـ ٢٦٠ ١ بعثة إنسانية، بما في ذلك من خلال المشاركة في ١٨١ من هذه البعثات بالاشتراك مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة لتهيئة الظروف الممكّنة لتقديم المساعدة التي يحتاج إليها بشدة السكان المتضررون في اليمن. وعلى وجه الخصوص، أوفدت الإدارة بعثات التقييم الأمني ذات الأهمية الحيوية في مختلف المواقع المتضررة في البلد، وذلك بالتنسيق الوثيق مع جميع الأطراف المعنية، مما يسّر إجراء عمليات تقديم المساعدة الإنسانية عبر خط التماس من إب إلى تعز. وفي الجمهورية العربية السورية، تمكّنت الأمم المتحدة بفضل الدعم الأمني من إيفاد ٦٥٧ بعثة إنسانية مشتركة بين الوكالات ذات أهمية حيوية في مختلف أنحاء البلد. أما في ليبيا، فقد تضاعف عدد البعثات الميدانية الموفدة إلى المناطق الشديدة الخطورة بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، بينما كانت المنظمة تزيد من عدد تقييمات الحالة الأمنية التي تجريها. وعقب استعراض المخاطر الأمنية وتنفيذ التدابير اللازمة لإدارة المخاطر الأمنية، رُفعت حالة الإجلاء عن ليبيا في شباط/فبراير ٢٠١٨.

جيم - الحوادث الأمنية التي تضرّر منها موظفو المنظمات غير الحكومية العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وغيرهم من الموظفين

٢٨ - إن البيئة الأمنية المعقدة الموصوفة أعلاه تحدث تأثيرا مماثلا في الجهات الفاعلة الأخرى التي تعمل مع موظفي الأمم المتحدة. فقد شهد الموظفون العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية التابعون للمنظمات غير الحكومية، والموظفون المحليون في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وحفظة السلام زيادةً في الحوادث الأمنية أو في عدد القتلى.

١ - أثر التهديدات الأمنية على الموظفين العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية التابعين للمنظمات غير الحكومية

٢٩ - في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨، لقي ٦٠ من موظفي المنظمات غير الحكومية العاملين في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة مصرعهم نتيجة أعمال العنف، واختُطف ١١٣ من هؤلاء الموظفين، وفقاً لما جاء في التقارير الواردة إلى إدارة شؤون السلامة والأمن (انظر الشكل الثامن والمرفق الرابع). وقد ازداد عدد القتلى من ٥١ في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

٣٠ - وتفيد التقارير الواردة بإصابة ٩٦ من موظفي المنظمات غير الحكومية بجروح نتيجة لأعمال العنف في الفترة المشمولة بالتقرير، في زيادة عن الـ ٧٧ الذين أُصيبوا في الفترة السابقة. وانخفض عدد الهجمات المبلغ عنها على مركبات المنظمات غير الحكومية إلى ١٥٧ هجوما، مقارنةً بـ ٢٥١ في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

٣١ - وكما في السنوات السابقة، أطلعت المنظمات غير الحكومية إدارة شؤون السلامة والأمن على التقارير المتعلقة بالحوادث الأمنية على أساس طوعي. ومن المرجح أن تكون البيانات الواردة في هذه التقارير غير مكتملة، ولا يمكن التحقق منها أو مقارنتها بقواعد البيانات الأخرى القائمة التي تستخدم مصطلحات ومنهجية مختلفة[٧]. ولزيادة التعاون والعمل الجماعي بشأن الحوادث الأمنية التي يتضرر منها العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، لا بد من تكريس قدر كبير من الوقت والاستثمار ومن تقديم الدعم الكامل لمجتمع المنظمات غير الحكومية.

الشكل الثامن

الحوادث الأمنية التي تضرر منها موظفو المنظمات غير الحكومية، وفقا للتقارير الواردة إلى إدارة شؤون السلامة والأمن



(٧) مثل قاعدة البيانات الأمنية للعاملين في مجال تقديم المعونة التي تتعهدها منظمة ”Humanitarian Outcomes“، والمتاحة على العنوان الشبكي https://aidworkersecurity.org/.

٢ - الحوادث الأمنية التي تضرر منها الموظفون المحليون في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

٣٢ - تستعين الأونروا بأكثر من ٣٠ ٠٠٠ موظف محلي في خمسة ميادين للعمليات لتقديم مجموعة من خدمات المساعدة الإنسانية إلى أكثر من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني[٨]. وفي عام ٢٠١٧، شهدت الأونروا زيادة كبيرة في عدد موظفيها المحليين المتضررين من الحوادث الأمنية (٢٣٩ موظفا مقابل ٢٠٥ موظفين في عام ٢٠١٦)، وكان معظم هذه الحوادث ناجما عن التفاعل مع أشخاص ساخطين من بين المستفيدين من خدمات الوكالة (مثل حوادث التخويف والاعتداء المشدَّد، انظر المرفق الخامس). وتم توقيف واحتجاز ٢١ موظفا في عام ٢٠١٧. ولم تسجّل أي وفيات في عام ٢٠١٧ أو في النصف الأول من عام ٢٠١٨، مقابل أربع حالات وفاة مبلغ عنها في عام ٢٠١٦. وبدأت الأونروا بذل جهود واسعة النطاق في مجال التدريب الأمني في أواخر عام ٢٠١٦ وفي عام ٢٠١٧.

٣ - المقارنة مع حفظة السلام

٣٣ - شهد عدد وفيات حفظة السلام النظاميين[٩] الناجمة عن أعمال العنف زيادة هائلة، من ٣٤ حالة وفاة في عام ٢٠١٦ إلى ٦١ في عام ٢٠١٧، وهو ما يمثل أكبر عدد وفيات يُسجّل منذ عام ١٩٩٤.

٣٤ - وعلى نطاق عمليات حفظ السلام الـ ١٤ جميعها، لا تزال الهجمات على المواقع المتحركة أو الثابتة هي المصدر الرئيسي للتهديدات الأمنية التي يتعرض لها حفظة السلام النظاميين. فهم يتعرضون لنيران الصواريخ وقذائف الهاون والمدفعية، والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي يحملها أشخاص و/أو مركبات، والألغام الأرضية. وما زالت التهديدات الأمنية الرئيسية في بيئة حفظ السلام تتمثل في الجماعات المسلحة الفردية أو المعزولة والمتطرفين والعصابات الإجرامية المنظمة وعمليات الاستغلال السياسي. ومما يثير القلق أن هناك دلائل على زيادة تعقُّد الهجمات التي تشنّ ضد حفظة السلام النظاميين. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، لقي ١٥ من حفظة السلام مصرعهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية في حادث واحد هو أشد الهجمات على حفظة السلام فتكاً خلال ٢٥ عاما تقريبا.

ثالثا - تعزيز نظام إدارة الأمن

٣٥ - لمواجهة صعوبات العمل في البيئة الأمنية المعقدة، واصل نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، الذي تقوده إدارة شؤون السلامة والأمن، جهوده الرامية إلى تمكين الأمم المتحدة من الاضطلاع بالبرامج والأنشطة الصادر بها تكليف بأمان وكفاءة.

---

(٨) تستند بيانات الأونروا إلى الحوادث الأمنية المبلغ عنها والمسجلة في نظام الأونروا لإدارة المعلومات الأمنية. ولا يشمل نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن موظفي الأونروا. وبالتالي فإن الإحصاءات الإجمالية الواردة في هذا التقرير لا تشمل الحوادث الأمنية التي تعرض لها موظفو الأونروا المحليون.

(٩) لأغراض هذا التقرير، يشير مسمّى حفظة السلام إلى جنود الوحدات العسكرية وأفراد وحدات الشرطة المشكلة. وهم غير مشمولين بنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

ألف – تعزيز قدرة صانعي القرارات الأمنية على إدارة المخاطر الأمنية

١ – تعزيز الدعم المقدم للمسؤولين المكلَّفين

٣٦ – لاحظت الإدارة أن المسؤول المكلَّف يكون عادةً أكبر مسؤولي الأمم المتحدة في منطقة التكليف، فتفاعلت مع هؤلاء بصورة نشطة لتعزيز قدراتهم كصانعي قرار في مجال الأمن. وفي عام ٢٠١٧، تحت رعاية وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن، شارك ١١٠ من المسؤولين المكلَّفين، إلى جانب كبار مستشاريهم في شؤون الأمن وممثلي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، في خمس حلقات عمل إقليمية لتعزيز فهمهم للسياسات الأمنية ومعالجة الشواغل والتحديات التشغيلية. وقامت الإدارة بتنقيح وتوزيع دليل المسؤولين المكلَّفين، الذي يقدم مشورة عملية شاملة ومستكملة بشأن إدارة الأمن وصنع القرار الأمني. وفي عام ٢٠١٧، أكمل ما مجموعه ١ ٠٠٧ من موظفي الأمم المتحدة الذين لهم سلطة اتخاذ القرارات الأمنية الدورة التدريبية الإلكترونية لأفرقة إدارة الأمن. وتعمل الإدارة حاليا على إعداد دورات تدريبية موجّهة تحديدا لدعم المسؤولين المكلَّفين في إدارة الأزمات المتصلة بالأمن، وذلك بهدف تدريب ١٢٠ من المسؤولين المكلّفين في عام ٢٠١٩.

٢ – تعزيز القرارات المتعلقة بالأمن

٣٧ – لا بد من الموازنة بين ضرورة تنفيذ البرامج الحيوية وبين الاعتبارات الأمنية في المناطق العالية المخاطرة. وإطار الأهمية الحيوية للبرامج هو سياسة متبعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة للمساعدة في صنع القرارات بشأن المخاطر الأمنية المقبولة. ويكفل الإطار إمكانية الموازنة بين إنجاز الأنشطة التي تشمل موظفي الأمم المتحدة وبين مستويات المخاطر الأمنية المقبولة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت الأمم المتحدة ٣١ تقييما للأهمية الحيوية للبرامج في ٢٥ بلدا.

٣٨ – وواصلت الأمم المتحدة العمل على زيادة الفعالية والاتساق في تطبيق إطار الأهمية الحيوية للبرامج، وعلى توثيق ارتباطه بإدارة المخاطر الأمنية والقرارات المتعلقة بالمخاطر الأمنية المقبولة. ومن الجهود المبذولة في هذا الصدد توفير الإشراف والتوجيه التشغيلي لعمليات الأمم المتحدة في الميدان، إلى جانب توفير التدريب لموظفي الأمم المتحدة، واستكمال دراسة عن الدروس المستفادة بشأن تنفيذ إطار الأهمية الحيوية للبرامج. وفي كينيا وليبريا، أسهمت تقييمات الأهمية الحيوية للبرامج التي أجريت قبل الانتخابات الوطنية التي جرت في عام ٢٠١٧ في تيسير الاضطلاع بأنشطة الأمم المتحدة ذات الأهمية الحيوية، وساعدت المسؤولين المكلَّفين على اتخاذ قرارات أمنية مستنيرة بشأن المخاطر الأمنية المقبولة في مناطق الأزمات المحتملة. وفي الجمهورية العربية السورية والعراق والصومال واليمن، ساعدت نتائج تقييمات الأهمية الحيوية للبرامج المسؤولين المكلّفين في تحديد نطاق وجود الأمم المتحدة.

٣ – واجب العناية

٣٩ – على إثر جهد بُدئ في عام ٢٠١٤ في ضوء البيئة التشغيلية المتغيرة، وافقت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في نيسان/أبريل ٢٠١٨ على تدابير تتخذ على نطاق المنظومة فيما يخص موظفي الأمم المتحدة، مثل تزويد الموظفين الوطنيين والدوليين بمجموعات المواد اللازمة قبل النشر، وتوفير تدريب ودعم محدّدين للمديرين، إلى جانب وضع معايير لظروف العمل والمعيشة للموظفين الذين يتم نشرهم في بيئات شديدة الخطورة.

باء – تعزيز استراتيجيات إدارة المخاطر الأمنية

١ – استكمال إطار سياسات السلامة والأمن

٤٠ – لا يزال تعزيز الإطار التنظيمي لتوجيه ودعم العمليات الأمنية وعمليات وضع السياسات واتخاذ القرارات يمثل بؤرة التركيز الرئيسية لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، أقرت الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية سياسات ومبادئ توجيهية جديدة بشأن التخطيط الأمني، وأمن الموظفين المعينين محليا، والامتثال والتقييم وأفضل الممارسات. وتوفر سياسة الامتثال إطارا مؤسسيا مشتركا لرصد الامتثال وتقييم البرامج الأمنية والدروس المستفادة وأفضل الممارسات. ويمثل هذا الإطار المؤسسي أداة أساسية لإدارة الأمن بفعالية في جميع المنظمات. ومع اعتماد هذا التوجيه الجديد، تم تجديد الإطار الاستراتيجي للسياسات الأمنية بالكامل.

٤١ – وبالإضافة إلى ذلك، أجرت الإدارة ثلاثة تقييمات للبرنامج الأمني للأمم المتحدة، حددت من خلالها المشاكل الأمنية وقدمت توصيات لتحسين عمليات ونتائج إدارة الأمن. وركزت هذه التقييمات على المجالات الرئيسية لإدارة الأمن، مع مراعاة إدماج الاعتبارات الجنسانية. وعلاوة على ذلك، تشمل نتائج التقييمات الدروس المستفادة.

٢ – تعزيز الإلمام بالحالات وتحليل التهديدات والمخاطر

٤٢ – ما زال الإنذار المبكر والإلمام بالحالة وتوافر القدرة على تحليل التهديدات والمخاطر الأمنية من الأولويات الأساسية. ولمواصلة تعزيز خبرة اختصاصيي الأمن في مجال التحليل الأمني، بدأت الإدارة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ مبادرة للتدريب الشامل على التحليل الاستراتيجي لتقنيات الإنذار، حيث ينصبّ التركيز على الإنذار المبكر وتحليل مشاكل البيئات العنيفة وغير المستقرة لفائدة كبار صانعي القرار. ولا يزال هذا التدريب مستمرا في عام ٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الإدارة بتحديث ونشر التوجيهات المتعلقة بعملية التحليل الأمني والممارسة المتبعة في إطارها لجميع اختصاصيي الأمن بغية تحسين اتساق ونوعية التحليلات التي تجرى بشأن التهديدات الأمنية المحددة.

٣ – الاستخدام الفعال للتدابير المحددة في مجال إدارة المخاطر الأمنية

٤٣ – يعمل نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن على تعزيز الأمن المادي لمباني الأمم المتحدة، بما في ذلك مقار الأمم المتحدة والمكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية والمحاكم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت الإدارة توجيهات تشغيلية إلى ٦٦ من مراكز العمل المختلفة، إلى جانب المساعدة في الموقع بهدف تعزيز أمن المباني في ١٠ مواقع. وقد شمل ذلك إقامة عناصر تأمينية جديدة، وعمليات تجديد وتحسين للمعدات والإجراءات الأمنية القائمة، إلى جانب التدريب. وفي نهاية عام ٢٠١٨، سيبدأ اختصاصيو الأمن في استخدام تطبيق للأجهزة المحمولة لتقييم الأمن المادي بغية تحديد نقاط ضعف المواقع واقتراح تدابير إدارة المخاطر الأمنية المناسبة الكفيلة بمعالجتها. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الإدارة، بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين، على تحسين المعايير والتوجيهات المتعلقة بالاتصالات الأمنية السلكية واللاسلكية على نطاق المنظومة.

٤٤ – ونسقت الإدارة ٣٦٩ عملية حماية معقدة في بيئات شديدة الخطورة و ٢ ٢٠٩ من عمليات الحماية اللصيقة لكبار المسؤولين. وبدعم من الدول الأعضاء، نُشرت ست وحدات للحماية اللصيقة في

أفغانستان والسودان (دارفور) وليبيا. وبالإضافة إلى ذلك، استثمر نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن في حماية الحركة على الطرق من خلال اقتناء مركبات مدرعة. فخلال السنوات الخمس الأخيرة، ضاعفت الإدارة تقريبا أسطولها من المركبات المدرعة، من ٦٣ مركبة إلى ١١٤ في عام ٢٠١٨.

٤ - التدريب

٤٥ - يعتبر التدريب الأمني من بين أكثر التدابير فعالية في الوقاية من المخاطر الأمنية وتخفيف حدتها. وفي مناطق مختلفة من العالم، قام خلال الفترة المشمولة بالتقرير أكثر من ٠٠٠ ٢٠ من موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون في بيئات أمنية معقدة، أو الذين سيجري قريبا نشرهم فيها، بإكمال الدورة التدريبية التي تدرّس وجها لوجه بشأن نهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية. ومن بين من تم تدريبهم ٦٠٠ موظف ممّن تم نشرهم في اليمن. وفي الفترة نفسها، أكمل أكثر من ٠٠٠ ٦٠ من موظفي الأمم المتحدة البرنامجين الجديدين للتعلّم عبر الإنترنت والمتعلقين بالإجراءات الأمنية الأساسية والمتقدّمة في الميدان، وهو ما يشكل خط الأساس لبرنامج التوعية بثقافة الأمن في المنظمة. وقد طورت الإدارة دورة جديدة عبر الإنترنت بعنوان ''BSAFE'' (احرص على سلامتك) لتحل قريبا محل الدورتين المذكورتين أعلاه، حيث تضم معلومات محدثة عن إجراءات وسياسات الأمن.

٥ - الاستجابة للحوادث الخطيرة

٤٦ - توفّر خدمات الدعم النفسي - الاجتماعي المقدّمة فائدةً عظيمة القيمة لموظفي الأمم المتحدة المتضررين من الحوادث الخطيرة، ويشكل تعزيز هذه الخدمات جزءا لا يتجزأ من واجب العناية الذي تضطلع به المنظمة. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨، قامت الإدارة، بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بتقديم الدعم النفسي - الاجتماعي للموظفين المتضررين من ٣٤٠ حادثة خطيرة، وقدمت ٨٦٠ ٦ جلسة استشارة لفائدة موظفين في أكثر من ٤٠ بلدا. وقد بُذل هذا الجهد من خلال حشد موارد تقديم المشورة المحلية ونشر ستة مستشارين مؤقتا في كل من جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال وغامبيا ومالي. وفي عام ٢٠١٧ قُدّمت الخدمات النفسية - الاجتماعية إلى ٢١٧ ١٤ فردا، مقارنةً بـ ١٤٣ ١٢ فردا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وعلاوة على ذلك، قدمت الإدارة التدريب لـ ٣٤٨ مساعدين من الأقران و ١٥٠ من المتخصصين الخارجيين في مجال الصحة العقلية من أجل إنشاء خلايا للتدخل في حالات الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة.

جيم - جهود إصلاح إدارة شؤون السلامة والأمن

٤٧ - تماشيا مع رؤية الأمين العام للإصلاح، اضطلعت الإدارة بإصلاحات داخلية شملت الإدارة والحوكمة والموارد البشرية والميزانية والأداء بهدف توفير أكثر أنماط إدارة الأمن فعالية لإتاحة المجال لتنفيذ ولايات الأمم المتحدة وبرامجها.

٤٨ - وقد اكتملت المرحلة الأولى من الإصلاحات الاستراتيجية في حزيران/يونيه ٢٠١٨، وتضمنت دمج الموارد والمسؤوليات الأمنية للأمانة العامة، وإصلاحا للقوة العاملة يرتكز على استراتيجيات الإدارات فيما يخص الموارد البشرية، وإدماج الاعتبارات الجنسانية في الإدارة الأمنية، والتدريب الأمني، بالإضافة إلى إجراء عملية تخطيط للقوة العاملة. وفي المرحلة الثانية، تستعرض الإدارة آلية تمويل الأمن وهيكلها الداخلي من أجل كفالة تحقيق فعالية أكبر. ومن المتوقع أن تفرز هذه الاستعراضات الهيكلية زيادة في كفاءة ومرونة

الموارد البشرية والمالية الحالية. وستتطلب الإصلاحات الإضافية إجراء استعراض طموح للهياكل الأمنية لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

٤٩ - وبالإضافة إلى ذلك، تسعى الإدارة، بالتعاون مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى إيجاد سبل لتعزيز العمليات الأمنية باستخدام التكنولوجيات المبتكرة. وتُبذل جهود حاليا لتصميم تطبيق للأجهزة المحمولة بغية تزويد موظفي الأمم المتحدة بتحذيرات السفر الأمنية والمعلومات المتعلقة بتصاريحهم الأمنية. ويهدف تطبيق السفر الإلكتروني، المقرر بدء تشغيله في أوائل عام ٢٠١٩، إلى زيادة الإلمام العام بالحالات لدى جميع الموظفين من خلال تقديم تحذيرات أمنية في الوقت المناسب تكون مرتبطة بمواقع بعينها، وإلى البقاء على معرفة دقيقة بحالات الموظفين خلال الأزمات.

١ - دمج الموارد الأمنية للأمانة العامة

٥٠ - عملت الإدارة مع إدارات الشؤون الإدارية والشؤون السياسية وعمليات حفظ السلام والدعم الميداني ومكتب الشؤون القانونية على دمج موظفي وأصول الأمن والسلامة في الأمانة العامة تحت القيادة والتنسيق العامين للإدارة. وهذا سيمكّن إدارة واحدة في الأمانة العامة من توفير ما يلزم من القيادة والإدارة والتنسيق لجميع موارد السلامة والأمن في الأمانة العامة. وسيفرز هذا بدوره ”قوة عاملة أمنية مدمجة“ أكثر احترافية وقدرة على التنقل وأكثر مرونة وعالمية تمتلك المعارف والمهارات والخبرات المطلوبة لتلبية الطلب المتغير باستمرار على الدعم الأمني والخدمات الأمنية على الصعيد العالمي. وقد رحبت الجمعية العامة، في قراراتها A/70/104 و A/71/129 و A/72/131، بهذا التطور وأعربت عن تأييدها للدمج.

٥١ - وشكل اكتمال مشروع دمج عناصر السلامة والأمن بالأمانة العامة للأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٨ إنجازا هاما. ويخضع حاليا جميع موظفي السلامة والأمن في الأمانة العامة، والذين يشكلون قرابة ٧ ٠٠٠ فرد في أكثر من ١٢٠ مركز عمل، لنفس الإطار السياساتي والإداري. وكمثال على ذلك، حسّنت الإدارة معايير التوظيف والتدريب والنشر العملياتي لأفراد خدمات الحماية المنتشرين حول العالم. وقد أفضى إصدار إجراءات تشغيل موحدة مشتركة بين الإدارات بشأن الرقابة والإدارة التشغيلية لخدمات الحماية إلى تحسّن تقديم خدمات الحماية في مختلف السياقات. وتشارك الإدارة الآن في جهود مختلفة هدفها كفالة تأدية القوة العاملة الأمنية المدمجة لوظائفها على النحو السليم، بما في ذلك استعراض تمويل تلك القوة العاملة ولنشرها على نحو فعال.

٢ - استراتيجيات الموارد البشرية والتدريب والشؤون الجنسانية لموظفي الأمن

٥٢ - تحدد استراتيجية الموارد البشرية الخاصة بالإدارة، التي اعتُمدت في تموز/يوليه ٢٠١٧، الإطار التنظيمي لإدارة الموارد البشرية فيما يخص القوة العاملة الأمنية المدمجة، إلى جانب الثقافة والقيم التي تستند إليها القوة العاملة الأمنية المدمجة في عملها اليومي من أجل تشجيع ثقافة إدارة الأداء. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تطوير ودعم قوة عاملة مهنية ومتنقلة تتمتع بالمعرفة والمهارات والخبرة التي تتيح لها تزويد الأمم المتحدة بخدمات السلامة والأمن الفعّالة حول العالم.

٥٣ - وقد وضعت الإدارة مبادرات للتوعية وعيّنت منسّقاً للشؤون الجنسانية من أجل العمل على بناء ثقافة تنظيمية أكثر شمولاً وتحديد فرص تحقيق هدف التكافؤ الجنساني بما يتوافق مع خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وعززت الإدارة تدابير المراقبة والمساءلة للنهوض

بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن طريق إدراج أهداف مرتبطة بالاعتبارات الجنسانية في إدارة أداء جميع موظفيها. وعلاوة على ذلك، أنشأت الإدارة جائزة سنوية في إطار برنامجها لتقدير الأداء المتميز، حيث يتم تقدير العمل الاستثنائي على صعيد تعزيز المساواة بين الجنسين. وثمة جهود جارية لزيادة تمثيل المرأة في صفوف موظفي الفئة الفنية والفئات العليا داخل الإدارة بهدف الوصول إلى التكافؤ الجنساني بحلول عام ٢٠٢٨.

٥٤ - ولتعزيز فعالية القوة العاملة الأمنية المدمجة وفقا لاستراتيجية الموارد البشرية، وضعت الإدارة استراتيجية للتعلّم والتطوّر للقوة العاملة الأمنية المدمجة في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وتهدف الاستراتيجية، التي تحدث تغييرا جوهريا في نموذج أعمال تدريب موظفي الأمن، إلى إيجاد استراتيجية تعلّم تعتمد بشكل أكبر على المشاركين وتسمح للمتعلّمين بالوصول إلى المحتوى حسب الطلب كلما احتاجوا إليه.

دال - إقامة التعاون

١ - تحسين التعاون الأمني بين الأمم المتحدة والحكومات المضيفة

٥٥ - ما برح التعاون والتواصل الفعالين مع الحكومات المضيفة من العناصر الرئيسية في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، وذلك بالنظر إلى المسؤولية الرئيسية التي تتحملها الحكومات المضيفة فيما يتعلق بتوفير الأمن والحماية لموظفي الأمم المتحدة ومبانيها وأصولها. وقد التقى وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن بسلطات الحكومات المضيفة لضمان التعاون الوثيق من خلال تبادل التحليلات المتعلقة بالإلمام بالحالات والتهديدات والمخاطر، وتنسيق تدابير الوقاية والتخفيف من المخاطر، وإدارة الأزمات الأمنية. وزار وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن ٢١ بلدا وعقد اجتماعات مع السلطات الأمنية المعنية.

٥٦ - ولضمان أمن مقر الأمم المتحدة والمكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية والمحاكم، تقوم الإدارة بالتنسيق الوثيق مع سلطات البلدان المضيفة لتوفير الحماية لهذه الأماكن. ونسقت الدعم الأمني المتخصص لـ ٢٧٨ من المناسبات والمؤتمرات الخارجية التي عُقدت برعاية مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في ١٠٨ بلدان وحضرها أكثر من ٠١٠ ١٢٤ مشاركين.

٢ - مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز احترام حقوق الإنسان لموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وامتيازاتهم وحصاناتهم

٥٧ - واصلت الأمم المتحدة بذل كل جهد ممكن لإشراك الحكومات المضيفة في حماية موظفي الأمم المتحدة المنشورين في أراضيها وكفالة احترام امتيازات موظفي الأمم المتحدة وحصاناتهم. وتواصل المنظمة تشجيع الدول الأعضاء على التقيد بالصكوك الدولية ذات الصلة. وحتى الآن، أصبحت ٩٤ دولة فقط (في زيادة طفيفة عن الدول الـ ٩٣ في عام ٢٠١٦) أطرافا في اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها لعام ١٩٩٤ وبروتوكولها الاختياري لعام ٢٠٠٥.

٥٨ - وفي أعقاب وضع آلية للمتابعة مع الحكومات المضيفة بشأن حالة التحقيقات في وفيات موظفي الأمم المتحدة بسبب أعمال عنف، أصدرت إدارة شؤون السلامة والأمن في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، بالتعاون مع إدارات ومكاتب أخرى في الأمانة العامة، إجراءات التشغيل الموحدة بخصوص سجل ضحايا العنف الذي تقيّد فيه حالات الوفاة أثناء الخدمة.

٣ - تعزيز الشراكات مع المنظمات غير الحكومية

٥٩ - أنشأت الأمم المتحدة وشبكات المنظمات غير الحكومية شراكةً قويةً من خلال تنفيذ الإطار المنقح المعروف باسم ''معا من أجل إنقاذ الأرواح''. وقد تضاعف عدد المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والمنظمات الأخرى الشريكة التي لها على مستوى المقر جهات تنسيق معنية بهذا الإطار منذ عام ٢٠١٣، حتى أصبح عددها ١٥٠ منظمة في الوقت الحالي. ولتعزيز فهم الإطار وزيادة التعريف به وزيادة التواصل بشأنه، تتعاون جهات التنسيق التابعة للأمم المتحدة وشبكات المنظمات غير الحكومية بشكل وثيق على معالجة المسائل القطرية الشائعة. ووسعت الإدارة نطاق مشاركة مديري الأمن بالمنظمات غير الحكومية في برنامج الأمم المتحدة لاعتماد اختصاصيي الأمن.

٦٠ - ويسّرت التحسينات التي أجريت على صعيد التعاون وتبادل المعلومات تقديم الدعم للمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المساعدة في نقل الموظفين وإجلائهم الطبي، متى كان ذلك ممكنا. ويجري حاليا تنفيذ مبادرات أخرى لتعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك عن طريق تدريب المسؤولين المكلَّفين.

رابعا - التحديات الاستراتيجية

٦١ - بالرغم من التقدم المحرز في تعزيز نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، لا يزال تمكين عمليات الأمم المتحدة في بيئة أمنية متزايدة التعقيد يشكل مسألة صعبة. وعلى الرغم من أن عدد الوفيات الناجمة عن الهجمات العنيفة أو الحوادث الأخرى المتعلقة بالسلامة قد بلغ في عام ٢٠١٧ أدنى مستوى مسجل منذ عام ٢٠١١، فإن البيئة الأمنية المتغيرة بسرعة والطلب المتزايد على الخدمات الأمنية والدعم التشغيلي كلها عوامل لا تزال تستنزف الموارد الحالية.

٦٢ - وضمن حدود الموارد المتاحة، قامت المنظمة بتنقيح نُهُجها الاستراتيجية للاستجابة بفعالية للبيئة الأمنية العالمية المتغيرة بغية بلوغ أعلى مستوى من الفعالية والكفاءة في استخدام موارد المنظمة في مجال السلامة والأمن. وحققت الإدارة إنجازات فيما يتعلق بأولوياتها الاستراتيجية المتمثلة في: إعادة توزيع مواردها؛ وتخطيط القوة العاملة؛ ودمج القوة العاملة الأمنية؛ وتحسين أسلوب تصريف الأعمال؛ وتنفيذ الاستراتيجية الجنسانية؛ وتنشيط الصندوق الاستئماني لأمن موظفي منظومة الأمم المتحدة (٢٠١٨-٢٠٢٢).

٦٣ - وتواصل الإدارة تحسين إدارة مواردها من خلال الإصلاحات الجارية التي تقوم بها. غير أن هناك حاجة مستمرة إلى كفالة وجود موارد كافية تتناسب مع الطلبات الأمنية المتزايدة لتمكين الأمم المتحدة من تنفيذ برامجها. ورغم أن الإدارة تقدم الدعم الأمني لتمكين زيادة تنفيذ برامج الأمم المتحدة الإنسانية من خلال ما تقدمه من خدمات إلى نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، لم تحدث زيادة في التمويل الأمني بما يتناسب مع زيادة حجم العمليات، وذلك على عكس ما حدث من زيادات كبيرة في تمويل البرامج الإنسانية المنقذة للحياة. وبعد دمج القوة العاملة الأمنية في الأمانة العامة، تُبذل الجهود لإعادة تقييم ترتيبات التمويل الأمني في البعثات الميدانية وفي الإدارة.

٦٤ - وتشكل الاحتياجات العالمية المتزايدة في مجال العمليات والخدمات والموارد الأمنية المتخصصة مطالب غير ملبّاة لا تغطيها الموارد الحالية. واستجابة لذلك، أنشأت الإدارة الصندوق الاستئماني المخصص للموضوع المعنون ''حماية أفرادكم واستثماراتكم في الأمم المتحدة''، لإتاحة قدر أكبر من المرونة من خلال تمويل الأولويات المستجدة في مجال السلامة والأمن. ومنذ أن فتح باب التبرع في كانون

الثاني/يناير ٢٠١٨، أعربت الدول الأعضاء عن دعمها لهذه المبادرة، ولكنها لم تقدم بعد دعما إضافيا من خلال الصندوق الاستئماني.

خامسا – الملاحظات والتوصيات

٦٥ - لا يزال المشهد الأمني العالمي المتزايد التعقّد يشكل تحدّيا للمجتمع الدولي فيما يتعلق بالاستجابة للعواقب الإنسانية الوخيمة للنزاعات وانعدام الاستقرار. ولمواجهة التحديات السياسية والاجتماعية الكامنة التي أدت إلى تفاقم حالة انعدام الأمن، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل سويا، فلا يوجد بديل عن تعددية الأطراف. وفي كل يوم، يخاطر أفراد الأمم المتحدة بحياتهم وسلامتهم من أجل الوفاء بالولايات المنوطة بهم في مجالات العمل الإنساني والتنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن في جميع أنحاء العالم. ويظل أفراد الأمم المتحدة والعاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، الذين يُنشَرون في كثير من الأحيان في ظروف صعبة، هدفاً لمختلف التهديدات المتصلة بالإرهاب والجريمة والنزاعات المسلحة بينما هم يعملون على توفير الإغاثة للمحتاجين وتقديم الدعم للدول الأعضاء وشعوبها.

٦٦ - وفي الأشهر الثمانية عشر الماضية، لقي ٣٥ من أفراد الأمم المتحدة وأكثر من ٦٠ من أفراد المنظمات غير الحكومية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية حتفهم أثناء أداء واجبهم. وإنني أشعر بعميق الحزن لهذه الوفيات وأعرب عن خالص تعازيّ لأسرهم المكلومة. وأدين بأشد العبارات جميع أشكال الجريمة والعنف التي ارتُكبت ضد أفراد الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. ولن يردع المنظمة رادع عن سعيها إلى إعلاء القيم المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة. وخير تكريم يمكننا أن نقدمه إلى هؤلاء الرجال والنساء الشجعان الذي سقطوا هو مواصلة عملنا: حيث نذهب إلى الأماكن الخطيرة لجعلها أكثر أماناً، ونقف إلى جانب أولئك الذين يعانون ونقدم المساعدة لهم.

٦٧ - وإنني ملتزم تمام الالتزام بحماية سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة. وتشكل الزيادة الملحوظة في عدد عمليات الاختطاف والتخويف والمضايقة التي يتعرض لها أفراد الأمم المتحدة مبعثا للقلق. ففي عام ٢٠١٧، تعرض للاختطاف ثمانية من أفراد الأمم المتحدة، جميعهم من الموظفين المحليين، مقارنة بسبعة أفراد في عام ٢٠١٦. وازدادت حالات التخويف والمضايقة من ٢٣١ حالة في عام ٢٠١٦ إلى ٣١٦ في عام ٢٠١٧. كما شهدنا ارتفاعاً في عدد حالات الاعتداء الجنسي المبلغ عنها من ١٧ حالة في عام ٢٠١٦ إلى ٢٨ حالة في عام ٢٠١٧. وشكلت النساء أكثر من ٥٠ في المائة من الأفراد المتضررين من هذه الحوادث. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفع عدد الوفيات والإصابات في الحوادث المتعلقة بالسلامة التي تمس أفراد الأمم المتحدة من ١١ في عام ٢٠١٦ إلى ١٣ في عام ٢٠١٧؛ ولا تزال حوادث الطرق هي السبب الأول للوفيات في صفوف أفراد الأمم المتحدة.

٦٨ - وعلى الجانب الإيجابي، شهدنا خلال السنوات الثلاث الماضية انخفاضاً في العدد الإجمالي لوفيات أفراد الأمم المتحدة الناتجة عن أعمال العنف، في حين أن عدد العمليات التي تنفّذ في البيئات العالية المخاطر استمر في الازدياد. وهذا يشير إلى فعالية نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن. وتواصل المنظمة، إلى جانب شركاء نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، قطع أشواط

على صعيد تعزيز أمن وسلامة أفراد الأمم المتحدة من خلال اتباع سياسة فعالة لإدارة الأمن والامتثال لهذه السياسية، إلى جانب أنشطة التحليل والتدريب والدعم التشغيلي. وللمحافظة على هذا التطور الإيجابي، يعد توفير الموارد للأمن بصورة يمكن التنبؤ بها وبالقدر الكافي متطلبا حيويا. وفي هذا الصدد، أدعو الدول الأعضاء والشركاء إلى تقديم الدعم بشكل عاجل إلى الصندوق الاستئماني لإدارة شؤون السلامة والأمن. كما أناشد الدول الأعضاء والجهات المانحة أن تكفل كون تكاليف الأمن جزءاً لا يتجزأ من عمليات النظر في الولايات والتخطيط لها من البداية، في إطار اتباع نهج وقائي حيال حماية موظفي الأمم المتحدة.

٦٩ - وما زال من أولوياتي العليا مواصلة تعزيز ثقافة يجري في إطارها تعميم مراعاة سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة في جميع جوانب عمل المنظمة. وتماشياً مع رؤيتي للإصلاح الإداري، شرعت إدارة شؤون السلامة والأمن في اتخاذ تدابير للإصلاح الداخلي من أجل كفالة بقائها ملائمة للغرض المنشود منها. وقد تحققت إنجازات هامة تمثلت في دمج الموارد الأمنية للأمانة العامة تحت سلطة وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن، ووضع الاستراتيجيات الخاصة بالإدارة في مجالات الموارد البشرية والشؤون الجنسانية والتدريب، وعملية إعادة التوزيع المستمرة للموارد. وتشمل الخطوات التالية استعراض آلية التمويل الأمني على سبيل الأولوية، وهو ما يعني أن الدعم المستمر من الدول الأعضاء ما زال أمراً لا غنى عنه.

٧٠ - وتعد الشراكة الملتزمة أمرا بالغ الأهمية لحماية أفراد الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. فهذه مسؤولية جماعية تقع على عاتق المجتمع الدولي بأسره. وأنا أدعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة، بما في ذلك المداولات المتعلقة بولايات الأمم المتحدة، لكفالة حماية أفراد الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. فهذا أمر حيوي لاستمرار ونجاح عمليات الأمم المتحدة. وأود أن أؤكد أن المسؤولية الرئيسية عن حماية أفراد الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية تقع على عاتق الحكومات المضيفة، وفقاً للصكوك القانونية الدولية ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، فإن التزام جميع الأطراف، بما في ذلك الجهات الفاعلة من غير الدول، هو أمر أساسي لحماية أفراد الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، ولا سيما في حالات النزاع.

٧١ - ويساورني بالغ القلق إزاء ما يُشهد في كثير من الحالات من تراجع مستمر لاحترام مبادئ وقواعد القانون الدولي، وبالأخص القانون الدولي الإنساني. وما زال الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد أفراد الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية يشكل مصدر قلق بالغ. وإنني أحث الحكومات المضيفة وسلطاتها الوطنية المعنية على اتخاذ إجراءات كافية في الوقت المناسب لتقديم مرتكبي الجرائم ضد أفراد الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية إلى العدالة. وتعتمد الأمم المتحدة على الدول الأعضاء لإجراء تحقيقات ذات مصداقية في جميع الجرائم وأعمال العنف المرتكبة ضد أفراد الأمم المتحدة داخل نطاق ولاياتها القضائية. وإضافة إلى ذلك، فإنني أحث الدول الأعضاء على اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد عرقلة حرية حركة أفراد الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

٧٢ - وأود أن أوصي الجمعية العامة بأن تبقي مسألة سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم قيد نظرها، وأن تواصل تقديم الدعم الكامل لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

المرفق الأول

أفراد الأمم المتحدة الذين تضرروا من حوادث متعلّقة بالسلامة والأمن

	عدد الأفراد المتضررين					
فئة الحوادث المتعلقة بالسلامة والأمن	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨ *(الأشهر الستة الأولى)*
الوفيات الناجمة عن أعمال عنف	١٨	١٥	٢٣	١٠	٩	٥
الوفيات الناجمة عن حوادث متعلقة بالسلامة	١٠	١٥	١٦	١١	١٣	٨
الإصابات الناجمة عن أعمال عنف	٨٢	٦٥	٩٠	٧٠	٧٠	١٦
الإصابات الناجمة عن حوادث متعلقة بالسلامة	١٤٤	١٠١	١٣٠	٩٣	١١١	٤٧
الاختطاف	١٧	٦	٢١	٧	٨	٥
السلب	٣١٤	٥٣٠	٥١١	٣٧٥	٤٠٢	٢٠٨
اقتحام أماكن الإقامة والسطو عليها	٣٤٥	٤٦٧	٤٥٢	٤٢١	٤٠٦	١٥٩
الاعتداء المشدَّد	٣٥	١٠٤	٨١	٤٤	٤٧	٢٥
الاعتداء الجنسي	٤	٨	١٢	١٧	٢٨	٣
التخويف والمضايقة	١٠٨	٢٩٥	٤٠٥	٢٣١	٣١٦	٢٠٤
التوقيف والاحتجاز	١٣٨	١٢٨	٦٩	١٠٢	٦٣	٤٢
المجموع	**١ ٢١٥**	**١ ٧٣٤**	**١ ٨١٠**	**١ ٣٨١**	**١ ٤٧٣**	**٧٢٢**

المرفق الثاني

الهجمات التي تعرضت لها منشآت الأمم المتحدة ومَركباتها الرسمية

فئة الحوادث الأمنية	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨ *(الأشهر الستة الأولى)*
الهجمات التي تعرضت لها منشآت الأمم المتحدة	٣٥	٥٦	٢٣	٧
الهجمات التي تعرضت لها مركبات الأمم المتحدة	١٥٥	١٤٦	٥١	٢٤
دخول منشآت الأمم المتحدة دون إذن	١٠٩	٩٠	١٥٠	٥٥
المجموع	**٢٩٩**	**٢٩٢**	**٢٢٤**	**٨٦**

المرفق الثالث

أفراد الأمم المتحدة المدنيون الذين تضرّروا من حوادث أمنية في عام ٢٠١٧

فئة الحوادث الأمنية	عدد الأفراد المتضررين	الأفراد المعينون دوليا	الأفراد المعينون محليا	الذكور	الإناث	عدد البلدان	ظروف الحوادث الأمنية
الوفيات الناجمة عن أعمال عنف	٩	٣	٦	٧	٢	٦	النزاع المسلح (٢)؛ الإرهاب (١)؛ الجريمة (٦)
الوفيات الناجمة عن حوادث متعلقة بالسلامة	١٣	١	١٢	١٢	١	١١	حوادث المرور على الطرق (١٢)؛ الحوادث الأخرى المتعلقة بالسلامة (١)
الإصابات الناجمة عن أعمال عنف	٧٠	١٧	٥٣	٥١	١٩	١٧	النزاع المسلح (٣)؛ الإرهاب (٣)؛ الجريمة (٥٦)؛ الاضطرابات المدنية (٨)
الإصابات الناجمة عن حوادث متعلقة بالسلامة	١١١	٣٨	٧٣	٨٧	٢٤	٦٩	حوادث المرور على الطرق (١٠٣)؛ الحوادث الأخرى المتعلقة بالسلامة (٨)
الاختطاف[أ]	٨	–	٨	٨	–	٥	أفرج عن جميع الأفراد التابعين للأمم المتحدة
السلب[ب]	٤٠٢	١٧٤	٢٢٨	٢٠١	٢٠١	٥٨	
اقتحام أماكن الإقامة[ج] والسطو عليها[د]	٤٠٦	١٥٤	٢٥٢	٢٥٧	١٤٩	٧١	
الاعتداء المشدَّد[هـ]	٤٧	٤	٤٣	٤١	٦	١٩	
الاعتداء الجنسي	٢٨	١٥	١٣	١٢	١٦	١٤	
التخويف[و] والمضايقة[ز]	٣١٦	١٠٤	٢١٢	١٧٠	١٤٦	٥٧	
التوقيف والاحتجاز[ح]	٦٣	٥	٥٨	٦١	٢	٢٧	٢٩ من أفراد الأمم المتحدة لا يزالون رهن الاحتجاز
المجموع	**١ ٤٧٣**	**٥١٥**	**٩٥٨**	**٩٠٧**	**٥٦٦**		

(أ) عمل مقيد للحرية تقوم به جهات من غير الدول من خلال استعمال القوة أو التهديد باستعمالها أو من خلال التغرير، بما في ذلك أخذ الرهائن واشتراط تحقيق مطالب معينة لإخلاء سبيلهم.

(ب) فعل أو حالة استيلاء على ممتلكات بصورة غير مشروعة عن طريق استعمال العنف أو التهديد باستعمال العنف.

(ج) الدخول إلى المنازل عنوةً بلا إذن بنيَّة ارتكاب جناية أو جريمة، وهو عمل يصير مشدَّدا إذا كان مصحوبا باستعمال القوة أو الاعتداء الجسدي.

(د) الدخول إلى المنازل عنوةً بلا إذن بنيَّة ارتكاب جناية أو جريمة.

(هـ) عمل غير مشروع يضع الأفراد، بدون موافقتهم، في حالة خوف من تعرضهم للأذى الجسدي أو الضرب بشكل فوري.

(و) فعل الترهيب أو التخويف أو فعل الردع عن طريق التهديد.

(ز) القيام بأعمال منتظمة و/أو مستمرة وغير مطلوبة ومزعجة لا تحقق أي غرض مشروع وتسبب ألما نفسيا شديدا.

(ح) فعل تقوم به أطراف من الدول.

المرفق الرابع

الحوادث الأمنية التي تضـــرّر منها أفراد المنظمات غير الحكومية، وفقا لما أُبلغت به إدارة شؤون السلامة والأمن

	عدد الأفراد المتضررين			
فئة الحوادث الأمنية	*١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ - ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠١٦*	*١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦ - ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠١٧*	*١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧ - ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧*	*١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨ - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨*
الأفراد الذين لقوا حتفهم نتيجة أعمال عنف	٤١	٥١	٤٢	١٨
الأفراد الذين أصيبوا نتيجة أعمال عنف	٨٢	٧٧	٦٢	٣٤
الأفراد الذين اختطفوا	٤٧	١٤٥	٨٤	٢٩
الهجمات المسلحة على المنشآت	٢٣	١٧	١١	٤
دخول المنشآت دون إذن	٢١٨	١٢٨	٦٨	٢١
الهجمات المسلحة على المركبات	٢٣٠	٢٥١	١١٤	٤٣
المجموع	**٦٤١**	**٦٦٩**	**٣٨١**	**١٤٩**

المرفق الخامس

الحوادث الأمنية التي تعرّض لها الموظفون المحليون في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

	عدد الأفراد المحليين المتضررين		
فئة الحوادث الأمنية	٢٠١٦	٢٠١٧	*حتى منتصف عام ٢٠١٨*
الوفيات الناجمة عن أعمال عنف	٤	صفر	صفر
الوفيات الناجمة عن حوادث متعلقة بالسلامة	صفر	صفر	صفر
الإصابات الناجمة عن أعمال عنف	٨	٥	٢
الإصابات الناجمة عن حوادث متعلقة بالسلامة	٢	٣	١
الاختطاف	صفر	صفر	صفر
السلب	١١	١٠	٥
اقتحام أماكن الإقامة	صفر	صفر	صفر
الاعتداء المشدَّد	٣٥	٥٦	٢١
الاعتداء الجنسي	٢	صفر	صفر
السطو على أماكن الإقامة	صفر	صفر	صفر
التخويف	٧٥	١٠٢	٦٠
المضايقة	٢	٧	٣
التوقيف والاحتجاز	٢٦	٢١	١٥
الأفراد المفقودون	١	صفر	١
السرقة	٥	٣	١
الحرق عمدا	صفر	١	صفر
الحرائق	٣	صفر	صفر
النزاع المسلح	٨	١٣	٨
المتفجرات من مخلفات الحرب	٠	١	٢
التخريب	٤	٢	صفر
حوادث المرور على الطرق	٦	٢	صفر
دخول منشآت الأمم المتحدة دون إذن	١	صفر	صفر
حوادث أخرى	١٢	١٣	٣
المجموع	**٢٠٥**	**٢٣٩**	**١٢٢**